

السؤال الموجه إلى صاحب السعادة
السيد عبدالله بن حسن سيف وزير
المالية والاقتصاد الوطني من سعادة
العضو السيد فيصل حسن فولاذ
بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين
مملكة البحرين والولايات المتحدة
الأمريكية ، ورد سعادة الوزير عليه



الرقم: 487 - 3 - 2004
التاريخ: 27 يناير 2004م


صاحب السعادة الأخ عبد العزيز بن محمد الفاضل الموتر
وزير الدولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني أن أرسل لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من السيد فيصل حسن فولاذ
عضو مجلس الشورى، و الموجه إلى صاحب السعادة السيد عبدالله بن حسن
سيف وزير المالية و الاقتصاد الوطني.

برجاء التفضل باتخاذ اللازم.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،


د. فيصل رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

016 00



الرقم: 488 - 3 - 2004
التاريخ: 27 يناير 2004م

صاحب السعادة الأخ عبدالله بن حسن سيف الموقر
وزير المالية والاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يسرني أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المُقدم من السيد فيصل حسن فولاذ
عضو مجلس الشورى، برجاء الإطلاع و اتخاذ ما ترونه مناسباً في هذا
الخصوص.

و لكم خالص الشكر و التقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء المجلس.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية،،


د. فيصل رضي الموسوي

رئيس مجلس الشورى

00 017

التاريخ : ٢٦ يناير ٢٠٠٤م

صاحب السعادة عبدالله بن حسن سيف
وزير المالية والاقتصاد الوطني
مملكة البحرين

تحية طيبة ومزيد من الاحترام ،

يسعدني أن أعرب لسعادتكم وللأخوة المسؤولين في وزارتك الموقرة عن
تقديري للجهود الموفقة التي تبذلونها من أجل رفع وتعزيز الاقتصاد الوطني في
مملكة البحرين .

إن المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل
خليفة ملك البلاد المفدى وبدعم من حكومته الرشيدة برئاسة صاحب السمو
الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وبتأييد من لدن صاحب
السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين - حفظهم الله
ورعاهم - وانفتاح الاقتصاد البحريني وتدفق رؤوس الأموال ساعدوا على
الإسراع باتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية

التي بدأت جولاتها يوم الأثنين الموافق ٢٦ يناير ٢٠٠٤م والذي ستستفيد منها مملكة البحرين استفادة اقتصادية كبيرة من هذه الاتفاقية والذي يتطلب من الجميع دعم موقف المملكة في هذه المفاوضات من أجل تحقيق شراكة فاعلة لكل أفراد وهيئات المجتمع البحريني الرسمية والأهلية ومنها السلطة التشريعية مع الحكومة الموقرة من أجل إنجاز المفاوضات الخاصة بالاتفاقية والذي من المتوقع أن تستمر لمدة ستة شهور .


وفي هذا الصدد أود أن أتوجه إلى سعادتكم بالسؤال التالي :

- ما هي أهم القضايا التي سوف تتناولها الاتفاقية وما هي انعكاساتها المحتملة على الاقتصاد البحريني بصورة عامة ، والقطاع الخاص والقطاع العمالي بصورة خاصة ؟

- ما هي استعدادات مملكة البحرين في سن التشريعات الاقتصادية والعمالية والمالية وغيرهما من أجل خلق بيئة في المملكة مواتية للتجارة الدولية والاستثمار والتعاون الاقتصادي و ما هي إجراءات الحكومة الموقرة لإزالة الحواجز غير الجمركية من أجل تسهيل الوصول بشكل أكثر فعالية لأسواق كل من البلدين ؟

- ما هي الفوائد التي ستعود على مملكة البحرين في هذه الاتفاقية من حيث زيادة حجم التجارة الدولية والاستثمار والدور الحيوي للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في زيادة النمو وإيجاد المزيد من فرص العمل وتوسيع نطاق التجارة البينية وتطوير التكنولوجيا وتعزيز التنمية الاقتصادية ؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .


الفعل
فيصل حسن فؤاد
عضو مجلس الشورى



الرقم: ٣٥٩ / وم ش ن / 2004

التاريخ: ٢٣ مارس 2004م

صاحب السعادة الدكتور / فيصل بن رضي الموسوي
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،
الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة العضو السيد / فيصل حسن فولاذ.

بالإشارة إلى كتاب سعادتكم رقم 488 - 3 - 2004 المؤرخ 27 يناير 2004م بشأن
السؤال المقدم من سعادة العضو المذكور إلى صاحب السعادة وزير المالية والاقتصاد الوطني .

يسرني أن أرفق لسعادتكم الإجابة على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا
الشان.

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير،،

أخكم

عبد

عبد العزيز بن محمد الفاضل
وزير الدولة لشؤون مجلسي الشورى والنواب

Shura Council Chairman Office		مجلس الشورى مكتب الرئيس
وارد		
24 MAR 2004		
الرقم: ٨٢٨..... الوقت:		

نسخة إلى:

صاحب السعادة وزير ديوان رئيس الوزراء.

صاحب السعادة وزير شؤون مجلس الوزراء.

06 021

علاء الاسم

UNDERSECRETARY'S OFFICE

No.

Date



مكتب الوكيل

الرقم إ ق م / ش / ٦ / ٢٠٠٤

التاريخ ٢٢ مارس ٢٠٠٤

صاحب السعادة الأخ / د. فيصل رضي الموسوي الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع : السؤال المقدم من سعادة العضو المحترم السيد/ فيصل حسن فولاذ

أود الإشارة إلى خطاب سعادة وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب رقم ١٣٢/ و م ش ن / ٢٠٠٤ المؤرخ ٧ يناير ٢٠٠٤، بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو المحترم المذكور أعلاه، عن اتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية.

ويسرني أن أرفق لسعادتكم الرد على هذا السؤال، وذلك دعماً للتعاون بين

السلطتين.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،

الموضوع

٥٤

022

إبراهيم بن خليفة آل خليفة

وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني

رد على اسئلة عضو مجلس الشورى

سعادة السيد فيصل حسن فولاذ

◆ ما هي أهم القضايا التي سوف تتناولها الاتفاقية وما هي انعكاساتها المحتملة على الاقتصاد البحريني بصورة عامة ، والقطاع الخاص والقطاع العمالي بصورة خاصة ؟

تأتي الجهود المشتركة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية حول إقامة منطقة تجارة حرة استكمالا لعدد من الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال السنوات التالية والتي من أهمها :

- الاتفاق الثنائي في مجال تشجيع الاستثمارات الخاصة لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية في البحرين (OPIC) بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٨٧ .
- اتفاقية تشجيع و حماية الاستثمار التي تم توقيعها في العام ١٩٩٩ .
- اتفاقية الإطار العام للتجارة والاستثمار (TIFA) في العام ٢٠٠٢ .

وتتوافق هذه التطورات مع برنامج الحكومة الذي يقوده جلالة الملك المفدى على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بالتطوير الاقتصادي قامت الحكومة بالتالي:

- تعزيز دور القطاع الخاص وتقليل دور الحكومة في الاقتصاد.
- اعتماد برنامج التخصيص .
- تحرير عدد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل المصارف والتأمين والاتصالات .
- تعمل الحكومة على تحرير المزيد من القطاعات ومنها على سبيل المثال

قطاع الكهرباء والماء .

- تطوير التشريعات والقوانين لتتلاءم والمستويات العالمية وخصوصا في مجال حماية الملكية الفكرية والبيئة وسوق العمل.

و تشمل الاتفاقية العديد من الموضوعات والقضايا الهامة ذات الأثر المباشر وغير المباشر على الاقتصاد الوطني من حيث زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز مركز البحرين التنافسي في المنطقة، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري لمملكة البحرين. وتتركز بنود الاتفاقية في الجوانب الاقتصادية والتجارية والاستثمارية وتقنية المعلومات والاتصالات والخدمات الصحية والتعليم والبنية التحتية والتشريعات. أما فيما يتعلق بانعكاسات التوقيع على الاتفاقية فيمكن تلخيصها في التالي:

1. تعزيز معدلات النمو الاقتصادي المقدره خلال الأعوام القادمة من ٥ - ٦% سنوياً.
2. إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدين مع حصول البحرين على الدولة الأولى بالرعاية مما سيعزز من الموقع التنافسي للمنتجات البحرينية في الأسواق الأمريكية .
3. تعزيز مكانة البحرين التنافسية في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وخصوصا ذات التكنولوجيا العالية التي تشكل أحد القطاعات الهامة في الاستراتيجية الاقتصادية لمملكة البحرين.
4. انتعاش وزيادة نمو القطاع التجاري في مملكة البحرين على اثر الزيادة المتوقعة في التبادل التجاري بين البلدين.
5. كما أن زيادة الطلب الأمريكي على المنتجات البحرينية سيؤدي إلى تحسين جودة المنتجات البحرينية بما يتوافق والمواصفات المطلوبة في الأسواق الأمريكية.
6. حصول المستهلكين على سلع ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية

بسبب إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدين.

٧. التغلب على مشكلة صغر السوق بسبب الانفتاح الكامل على السوق الأمريكية الذي يشكل ثلث الاقتصاد العالمي .

أما فيما يتعلق بأثر التوقيع على الاتفاقية على القطاع الخاص فإنه من المتوقع أن يلعب القطاع الخاص دورا أساسيا من حيث الاستثمار والمشاركة في عملية التنمية والنمو الاقتصادي . كما أن تطوير القوانين المنظمة للاستثمار من شأنها أن تساهم في زيادة المشاريع المشتركة بين المستثمرين البحرينيين ونظرائهم الأمريكيين ، كما أن البحرين ستكون موقع استثماري جيد للمستثمرين الأجانب الراغبين في الاستفادة من الأسواق الأمريكية. ومن المتوقع أن يكون القطاع الخاص هو الطرف الأكثر استفادة بعد التوقيع على هذه الاتفاقية بسبب الدور الذي ستلعبه في زيادة درجة الحرية الاقتصادية وتحرير مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمة.

أما فيما يتعلق بأثر الاتفاقية على العمالة فمن المتوقع :

١. توفر فرص العمل للبحرينيين بسبب زيادة حجم الاستثمارات.
٢. تحسن مستوى إنتاجية العامل البحريني .
٣. زيادة المهارة والخبرة للعامل البحريني بسبب استخدامه الأساليب المتقدمة والتقنية الحديثة في الإنتاج.
٤. زيادة مشاركة العمال في القرارات المتعلقة بسوق العمل من خلال تفعيل دور النقابات العمالية.
٥. كما انه تجب الإشارة إلى أن القوانين المنظمة لسوق العمل البحريني تتماشى مع قوانين منظمة العمل الدولية وتصب اغلب بنودها في صالح القطاع العمالي.

◆ ما هي استعدادات مملكة البحرين في سن التشريعات الاقتصادية والعمالية والمالية وغيرهما من أجل خلق بيئة في المملكة مواتية للتجارة الدولية والاستثمار والتعاون الاقتصادي، وما هي إجراءات الحكومة الموقرة لإزالة الحواجز غير الجمركية من أجل تسهيل الوصول بشكل أكثر فعالية لأسواق كل من البلدين؟

تعتبر مملكة البحرين في مقدمة الدول العربية بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص في مجال إصدار التشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها من المجالات التي تتوافق ومتطلبات الاقتصاديات الحديثة. كما أن للبحرين سجلاً متميزاً في مواكبة القوانين المنظمة لحركة التجارة حسب المقاييس الدولية المتمثلة في اتفاقية منظمة التجارة الدولية وقد احتلت البحرين المرتبة ١٦ على مستوى العالم في مجال الحرية الاقتصادية. وعلى الرغم من أن مواصفات ومقاييس الولايات المتحدة الأمريكية تفوق مواصفات منظمة التجارة الدولية، إلا أن مملكة البحرين لا تحتاج للكثير من الوقت لمواكبة هذه المتطلبات.

وقد اتخذت المملكة العديد من الإجراءات والخطوات لغرض تشجيع الاستثمارات الخارجية الأمر الذي ساهم في الإسراع في المفاوضات بين البلدين، ومن هذه الخطوات:

- ١- الاستمرار في تعزيز مبادئ الاقتصاد الحر.
- ٢- تحويل الكثير من الشركات العامة إلى شركات مساهمة مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية
- ٣- إصدار القوانين التي تسمح بتأسيس وتملك الشركات المساهمة العامة بنسبة ١٠٠% للخليجيين و ٤٩% لغير الخليجيين تكون قابلة للزيادة
- ٤- إنشاء لجنة لإنجاز معاملات المستثمرين وتوحيد الجهات التي

يتعاملون معها.

٥- استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة في إقامة مركز معلومات لخدمة رجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في المملكة.

٦- تطوير الأداء الحكومي.

٧- العمل بمبادئ الشفافية لتسهيل الحصول على المعلومات والبيانات في مختلف المجالات.

٨- إنجاز مشروع "الحكومة الإلكترونية" في المعاملات والإجراءات الحكومية، وتجب الإشارة هنا إلى أن البحرين قد احتلت المرتبة الثانية في الشرق الأوسط في هذا المجال طبقاً للتقرير الصادر عن الأمم المتحدة.

أما فيما يخص الإجراءات المتعلقة بإزالة الحواجز غير الجمركية فيمكن تلخيصها في التالي:

١. تعزيز عنصر الشفافية في جميع القوانين الفنية والتقنية الخاصة بتيسير دخول البضائع والمنتجات من السلع بين البلدين وفق ما تنص عليه اتفاقية التجارة الحرة بينهما. كما أن هذه الاتفاقية قد تؤدي إلى مستوى الشفافية عن طريق إصدار قانون خاص بالشفافية إذا ما تطلب الأمر.

٢. وضع السبل الكفيلة بدعم أوجه التعاون فيما يتعلق بالتبادل الحر بين البلدين الصديقين بالنسبة للقوانين والتشريعات الخاصة بتذليل العوائق غير الجمركية بين البلدين.

٣. الاستفادة من الخبرات الأمريكية والدعم الفني في تطوير القوانين والتشريعات الميسرة للتجارة الحرة بين البلدين وفق ما تنص عليه بنود اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في هذا الجانب على وجه الخصوص.

◆ ما هي الفوائد التي ستعود على مملكة البحرين في هذه الاتفاقية من حيث زيادة حجم التجارة الدولية والاستثمار والدور الحيوي للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في زيادة النمو وإيجاد المزيد من فرص العمل وتوسيع نطاق التجارة البينية وتطوير التكنولوجيا وتعزيز التنمية الاقتصادية ؟

من المعروف انه في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي يكون المناخ الاقتصادي لأي دولة مرتبط بالمناخ الاقتصادي العالمي ، فهذا المناخ قد تغير كثيرا عما كان عليه في الفترة السابقة عندما كان الوضع يسمح بتبني استراتيجية تعتمد على التصدير مصحوبة بحواجز جمركية وبحوافز استثمارية لجذب الاستثمارات الأجنبية . وبالطبع كانت هذه السياسة آنذاك كفيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية في تلك الفترة . أما الآن لم تعد الأوضاع الاقتصادية ملائمة لمثل هذه الاستراتيجية حيث برزت عوامل جديدة لها تأثيرات مباشرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية . فعلى سبيل المثال أصبحت القدرة التنافسية والعلاقات التجارية بين الدول التي تضمن أسواق للسلع المنتجة من أهم المعايير الأساسية والعوامل الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد كان. إن التغيرات السريعة التي حصلت في الأسواق العالمية والتقارب الدولي الذي أدى إلى ظهور تكتلات اقتصادية قد أظهرت العديد من المنتجين العالميين ذوي الكفاءة العالية . يجب أن نركز على استراتيجية تعتمد على عوامل غير التكلفة وقابلة للاستمرار . وتأتي هذه الاتفاقية ضمن هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى خلق فرص استثمارية للقطاع الخاص في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية . وهنا يأتي دور القطاع الخاص في البحث عن هذه الفرص واستثمارها .

ومن المتوقع أن تعود على اقتصاد مملكة البحرين فوائد عديدة يمكن تلخيصها في التالي :

الفوائد المباشرة :

١. من المؤمل أن تساهم هذه الاتفاقية في جعل المملكة البوابة للواردات

- الأمريكية المتجهة إلى دول المنطقة.
٢. دخول الشركات الأمريكية إلى القطاعات المختلفة وخاصة قطاع الخدمات في البحرين الأمر الذي سيساهم في زيادة الإنتاج المحلي.
٣. استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في دخول أسواق المنطقة من جهة والأسواق الأمريكية من جهة أخرى.
٤. تحسين الوضع التنافسي للمنتجات البحرينية في السوق الأمريكية وذلك نتيجة لإلغاء التعرفة على السلع ومن ثم انخفاض التكلفة الإنتاجية وارتفاع المقدرة التنافسية الذي سوف يزيد الطلب على المنتجات البحرينية وهذا سيؤدي إلى التوسع في الاستثمار وفي خلق فرص عمل جديدة بين البلدين مع حصول المملكة على وضع الطرف الأولى بالرعاية. وتأتي على رأس تلك السلع منتجات الملابس والمنسوجات التي تراجعت قدراتها التنافسية نتيجة للمنافسة الشديدة التي تعرضت لها من المصانع الآسيوية في السوق الأمريكية مما أدى إلى انخفاض عددها البحرينية من ٢٧ مصنعاً إلى ١٧ مصنعاً.
٥. من المتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى وضع البحرين في دائرة المنافسة العالمية من خلال تطوير مستوى ونوعية البيئة الاستثمارية.
٦. زيادة وتعزيز نمو قطاع التجارة الذي يسهم بحوالي ١٣% في الناتج المحلي الإجمالي.
٧. زيادة تنوع قاعدة الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى رفع نسبة النمو المستهدف للاقتصاد الوطني إلى ٥ - ٦% خلال الأعوام القادمة.
٨. تحسين جودة المنتجات البحرينية حيث أنه من المتوقع أن يقوم القطاع الخاص بإنتاج السلع والخدمات طبقاً للمواصفات العالمية لغرض المنافسة في الأسواق الأمريكية .
٩. انخفاض أسعار السلع حيث أن المستهلكين سيتمتعون بفوائد الأسعار التنافسية .

١٠. تتص الاتفاقية على تبادل الخبرات بين البلدين الأمر الذي سيساهم في استقطاب الخبرات الأمريكية في المجالات المختلفة.
 ١١. زيادة التعاون التكنولوجي والتقني بين البلدين.
 ١٢. تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي وزيادة مساهمته في الاقتصاد.
 ١٣. زيادة حجم التجارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
 ١٤. خلق فرص عمل للبحريين .
 ١٥. خلق أنشطة وفرص وقطاعات خدمية وإنتاجية جديدة.
 ١٦. تعزيز مركز البحرين في مجال الواردات وإعادة التوزيع للمنتجات الأمريكية في المنطقة.
- الفوائد غير المباشرة :
١. تعزيز موقع البحرين في مجال الشفافية.
 ٢. الانفتاح وسيادة القانون.
 ٣. زيادة حماية حقوق الملكية الفكرية.
 ٤. زيادة تنمية التجارة الإلكترونية.
 ٥. إزالة المعوقات أمام حماية البيئة.
 ٦. تطوير التشريعات العمالية وزيادة المشاركة العمالية من خلال التنظيمات العمالية .
 ٧. المساعدات الفنية التي ستقدمها الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات.

